iDMC internal displacement monitoring centre

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

14 ديسمبر 2010

العراق

المشاحنات السياسية تخلّف نحو 2.8 مليون نازح عراقي مع عدم وجود أي حلول دائمة في الأفق

سبع سنوات قد مرّت على الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003، والبلاد لا تزال منقسمة. لقد اضطرّ العراقيون إلى النزوح داخلياً في ثلاث فترات: في ظل حكومة حزب البعث السابقة؛ خلال الفترة الممتدة من بداية الغزو في آذار/مارس 2003 حتى تفجير سامراء في شباط/فبراير 2006؛ ومنذ ذلك الحين فصاعداً. أمّا اليوم، فلا يزال عراقي واحد من أصل كل عشرة عراقيين نازحاً داخلياً، مع مجموع يبلغ 2.8 مليون شخص. يواجه هؤلاء النازحون مخاطر مستمرّة تهدّد أمنهم الجسدي فضلاً عن الصعوبات التي تعوق وصولهم إلى الضروريات والخدمات الأساسية.

إن المحافظات والأحياء الأكثر تضرراً من جرّاء النزوح هي حالياً أكثر تجانساً من الناحية العرقية أو الدينية مقارنةً بأي وقت مضى من تاريخ العراق. ما زال التوتر شديداً غير أنه يقتصر أكثر فأكثر على المناطق المتنازع عليها في محافظتي كركوك ونينوى الشماليتين والمتنوعتين من الناحية العرقية. على الرغم من هشاشة الوضع الأمني، فهو قد تحسن إلى حد ما؛ نتيجة لذلك، لم يسجّل سوى القليل من حالات النزوح الجديدة خارج المناطق الشمالية المتنازع عليها منذ العام 2009. غير أن تحسن الوضع الأمني يعود إلى اجتناب الأحزاب السياسية الرئيسية للعنف لصالح التنافس السياسي الذي أدى بدوره إلى تجميد عمل الدولة. وقد برهنت الحكومة عن عجزها عن توفير قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية للنازحين داخلياً الذين معظمهم إما من النساء العازبات أو الأطفال أو المسنين.

في ديالى وبغداد، حيث اتخذت الحكومة العراقية مع شركائها من وكالات الأمم المتحدة بعض الخطوات لمواجهة مسألة النزوح، تمّ تسجيل معدّل مشجّع من حالات العودة في أواخر العام 2009؛ إلا أن عدد العائدين قد انخفض في العام 2010، بسبب قلق العائدين المحتملين إزاء عدم استقرار الوضع السياسي وتدني مستوى الخدمات العامة، فضلاً عن انعدام الأمن.

لقد كان العام 2010 عاماً انتخابياً؛ لكن بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر لم تكن الحكومة قد تشكلت. فلم يفسح هذا التأزم السياسي، الناجم عن تجذّر الطائفية وتغير التركيبة السكانية في العراق، أي مجال للمصالحة ووضع السياسات الفعالة لدعم الحلول الدائمة للنازحين. لا تزال السياسة الوطنية المتعلقة بالنزوح في انتظار أن يتمّ إقرارها في قانون، ولم يتم تقديم أي دعم للنازحين الذين يسعون إلى الاندماج محلياً أو إعادة الاستيطان في مناطق أخرى.

Ethnic-Religious Neighborhoods in Metropolitan Baghdad in 2003 and 2007

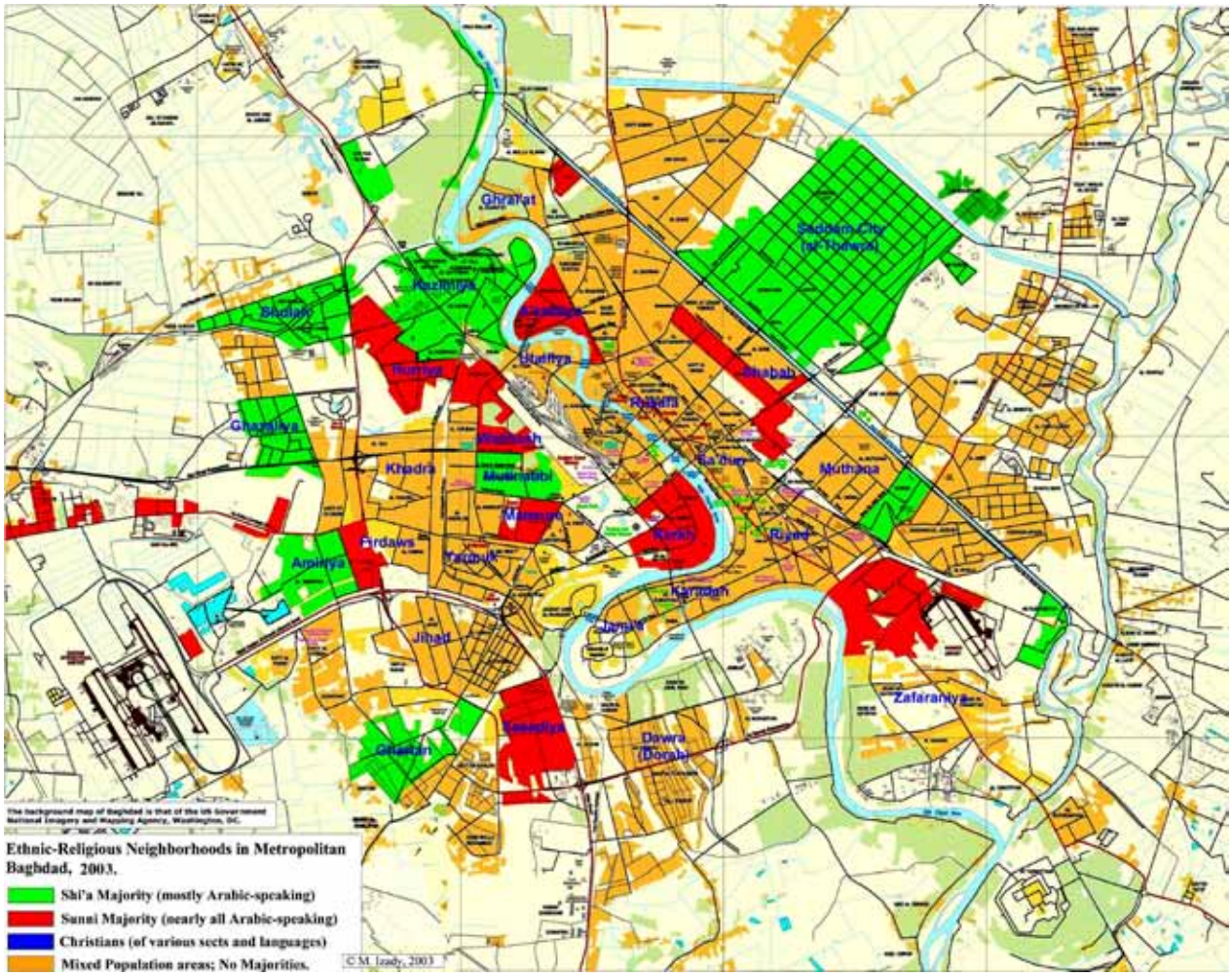

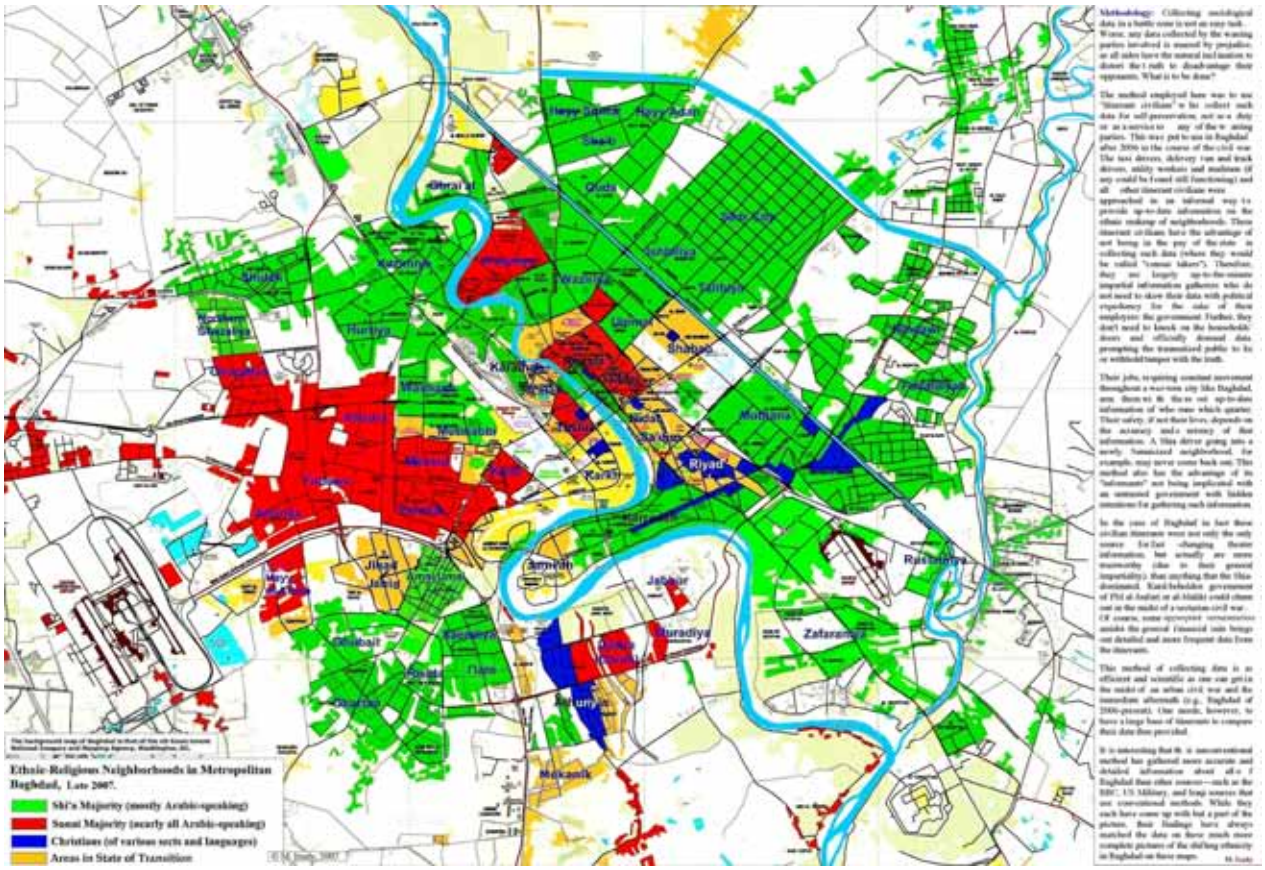

Source: Columbia University
More maps are available at www.internal-displacement.org

خلفية النزوح وأنماطه

بحلول العام 2010، بلغت نسبة النازحين داخلياً واحد على كل عشرة عراقيين. حوالي مليون شخص كانوا قد نزحوا قبل العام 2003. ما يقارب الـ200.000 قد نزحوا خلال الفترة الممتدة بين العامين 2003 و2006. وما يقارب الـ1.8 مليون نزحوا في فترات لاحقة (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 وآذار/مارس 2010).

على الرغم من أن السلطات العراقية قد اعترفت بحالات النزوح التي سبقت الغزو في العام 2003 وموجة العنف الطائفي التي بدأت منذ العام 2006، فهي لم تسجل كنازحين داخلياً سوى الأشخاص الذين أجبروا على النزوح عن ديارهم ابتداءً من العام 2006. تستند أرقام ما بعد العام 2006 إلى عملية التسجيل التي قامت بها وزارة الهجرة والمهجرين العراقية للنازحين في 15 محافظة في وسط وجنوب البلاد، في حين أن حكومة إقليم كردستان قد سجلت النازحين في المحافظات الشمالية الثلاث دهوك وإربيل والسليمانية (الفريق العامل المعني بالنازحين، تشرين الثاني/نوفمبر 2008).

ينبغي توخي الحذر عند مقاربة هذه الأرقام. فالتسجيل لا يزال طوعياً ورهناً بالوثائق التي قد يفتقر إليها النازحون (بروكنغز، تشرين الأول/أكتوبر 2006؛ الفريق العامل المعني بالنازحين، آذار/ مارس 2008). كما أن التقديرات المتصلة بعدد النازحين ما قبل العام 2003 قديمة ومطعون في صحتها. والتقديرات المتصلة بالسكان النازحين، لا سيما في شمال العراق، قد تمّ التلاعب بها وفقاً لادعاءات الأطراف المعنيين بشأن الأراضي المتنازع عليها (مقابلات مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2008).

ارتكزت عمليات الرصد والتقييم التي قام بها المجتمع الإنساني ووزارة الهجرة والمهجرين وحكومة إقليم كردستان بشكل رئيسي على إحصاءات ما بعد العام 2006. حوالي 60 في المائة ممّا يقارب الـ1.8 مليون نازح منذ ذلك الحين يأتون من بغداد. تستضيف العاصمة نحو 40 في المائة من النازحين داخلياً في العراق. حوالي نصف مجموع السكان النازحين هم إما في بغداد أو في ديالى، ثاني المحافظات المتضررة (المنظمة الدولية للهجرة، شباط/ فبراير 2010).

حوالي 87 في المائة من النازحين هم من العرب الشيعة والسنة (حوالي الثلثين والثلث على التوالي)؛ أمّا النسبة المتبقية، أي 13 في المائة، فهم من الأقليات، لا سيما من الشبك والأشوريين والكلدان والأرمن والأكراد الفيليين واليزيديين والصابئة والمندائيين.

لقد فرّ النازحون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة مجموعاتهم الطائفية أو العرقية، مما أدى إلى نوع من التجانس والتماثلية الديموغرافية للمحافظات في البلاد وترسيخ للفصل بين المجتمعات. أكثر من 95 في المائة من الأشخاص الذين فروا إلى المحافظات الجنوبية التسع ذات الهيمنة الشيعية كانوا من الشيعة، في حين أن غالبية الجماعات التي غادرت هذه المحافظات كانوا من السنة. في محافظتي الأنبار وصلاح الدين السنيتين، أكثر من 95 في المائة من النازحين هم من السنة. وقد شهدت مناطق أخرى أكثر اختلاطاً عملية مماثلة ضمن حدودها. فقد نزح المسيحيون داخل محافظة نينوى، حيث تمركزوا على مرّ التاريخ، ولكنهم قد فرّوا أيضاً إلى المحافظات الشمالية الأكثر أماناً بحيث شكّلوا أكثر من نصف مجموع النازحين في دهوك وما يقارب ربع النازحين الذين فروا إلى إربيل (المنظمة الدولية للهجرة، أيار/مايو 2009؛ المنظمة الدولية للهجرة شباط/فبراير 2010؛ فريق حقوق الأقليات، أيلول/سبتمبر 2009؛ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، تموز/يوليو 2008).

أعمال العنف والنزوح بدءاً من العام *2007*

تواصل العنف الطائفي منذ بداية العام 2008 غير أن حدّته قد تراجعت. واستمرّت التوترات العرقية والطائفية في المناطق الشمالية المتنازع عليها، التي تغذيها النزاعات على حدود المحافظات، في التسبب بالنزوح. فقد أفادت التقارير عن نزوح مئات العائلات في كركوك بسبب التوترات العرقية في العام 2008 (المنظمة الدولية للهجرة، أيلول/سبتمبر 2008). في حين أن آلاف العائلات المسيحية استمرّوا بالفرار من الموصل (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، آب/أغسطس 2009؛ هيومن رايتس ووتش، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009؛ هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، كانون الأول/ ديسمبر 2009؛ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 6 آذار/مارس 2010).

تسببت عمليات القصف العسكري المتكررة على الحدود الشمالية الشرقية للعراق مع إيران وتركيا بالنزوح في المحافظات الكردية. وقد أسفرت آخر عملية قصف في حزيران/يونيو 2010 عن نزوح 945 عائلة في كل من إربيل والسليمانية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، حزيران/يونيو 2010).

على الرغم من ذلك، فقد انخفض المعدل العام للنزوح في العراق ابتداءً من العام 2007، مع تزامن التصعيد العسكري الأميركي مع إعادة هيكلة بعض الجماعات السنية المسلحة وظهور "مجالس الصحوة" الموالية للحكومة. في آذار/مارس 2007، أعلنت الميليشيا الشيعية التابعة لمقتدى الصدر وقفاً لإطلاق النار. فقامت القوة المتعددة الجنسيات في العراق مع قوى الأمن الداخلي بتطويق مناطق من بغداد بحواجز خرسانية، ممّا ساهم في تدعيم الأمن ولكن أيضاً في تعزيز التجانس والعزل من جانب الميليشيات في العديد من الأحياء التي كانت تشهد تنوعاً في السابق. وقد تمّ اتخاذ المبادرات لاستيعاب الأحزاب الشيعية والسنية والكردية، مثل تعديل قانون "اجتثاث البعث" الصادر في العام 2003، وإصدار عفو عن المتمردين في شباط/فبراير 2008، ودمج العرب السنة في المؤسسات السياسية والأمنية (مجلس الأمن الدولي، آذار/مارس 2007؛ الفريق

الدولي المعني بالأزمات، نيسان/أبريل 2008).

شهد العام 2010 عدداً قليلاً نسبياً من النازحين الجدد في العراق؛ وقد نزح غالبيتهم من الأراضي المتنازع عليها في نينوى وكركوك. لم تتغير الأرقام الإجمالية المتصلة بالنازحين داخلياً إلاّ بشكل قليل إذ أن حالات العودة المسجلة خلال العام كانت قليلة جداً. أكثر الأمور مدعاة للقلق كان عدم كفاية وملاءمة الخدمات العامة والمأوى والمواد الغذائية؛ وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الجمود السياسي الذي أعقب الانتخابات في العام 2010.

تجددت أعمال العنف مقارنة بالعام 2009، غير أن عدد الضحايا من المدنيين ظلّ أقل مما كان عليه في العام 2008. وخلال السنة، تراجعت معدلات عمليات العودة إلى بغداد وديالى. تواصل انسحاب قوات الولايات المتحدة في العراق، غير أن الخلافات السياسية التي نشأت عقب الانتخابات حالت دون إحراز أي تقدم في ظلّ قطاع عام يشوبه الفساد وعدم الكفاءة.

عكست الانتخابات الوطنية التي أجريت في آذار/مارس 2010 الاستقطاب العرقي في البلاد. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر لم يكن قد تم بعد تشكيل حكومة فعالة. فقد صوّتت المحافظات الخاضعة لهيمنة السنة للكتلة العراقية بقيادة إياد علاوي، في حين صوت الأكراد للتحالف الوطني الديمقراطي الكردستاني (المعروف أيضاً بالتحالف الكردستاني)، وانقسمت أصوات الشيعة بين دولة القانون برئاسة المالكي والتحالف الوطني العراقي برئاسة الجعفري.

أعمال العنف والنزوح في العامين *2006* و*2007*

خلال الفترة الممتدة بين مطلع العام 2006 وكانون الأول/ديسمبر 2007، ازداد عدد النازحين داخلياً التقديري إلى أكثر من الضعف، مع تسجيل حوالي 1.6 مليون حالة نزوح جديدة. فقد أدّت عملية غزو العراق في العام 2003 والسياسات التي انتهجتها السلطة الائتلافية المؤقتة والحكومات العراقية المتعاقبة إلى تفاقم الانقسامات الطائفية. كما أن الطائفة السنية قد تعرضت للتهميش بسبب مكاسب الشيعة والأكراد في الانتخابات والاستفتاء على الدستور في العام 2005. في أعقاب تفجير مرقد الإمام العسكري الشيعي في سامراء في شباط/فبراير 2006، أدّت أعمال العنف الطائفي بين الميليشيات السنية والشيعية إلى سقوط عدد لم يسبق له مثيل من الضحايا المدنيين (الفريق الدولي المعني بالأزمات، شباط/فبراير 2008). في بغداد، سعت الجماعات المسلحة، بما في ذلك عدة جامعات تابعة لجهات فاعلة سياسية ومؤسسات للدولة، إلى وضع حدود قائمة على التقسيم الطائفي عبر أحياء كانت مختلطة في السابق، من خلال تهجير منهجي لأفراد من الطوائف المعارضة من أجل تعزيز السيطرة على هذه المناطق (بروكنغز، آب/أغسطس 2008).

أكثر السكان تضرراً كانت جماعات السنة والشيعة في المواقع التي كانوا فيها أقليات، فضلاً عن الأسر السنية/الشيعية المختلطة (هيومن رايتس ووتش، تشرين الثاني/نوفمبر 2006). من الأسباب التي أدّت إلى النزوح عمليات الخطف والاغتيالات والتهديدات والكتابات على الجدران والمناشير (المنظمة الدولية للهجرة، شباط/فبراير 2007؛ بروكنغز، تشرين الأول/أكتوبر 2006). لقد وقعت معظم أعمال العنف والتهجير داخل بغداد وفي محيطها، بالإضافة إلى بعقوبة وسامراء وأبو غريب والموصل والبصرة (مجلس الأمن الدولي، كانون الأول/ديسمبر 2006).

تم استهداف الأخصائيين والمثقفين والأشخاص المرتبطين بقوات التحالف فأجبروا على الفرار (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كانون الثاني/يناير 2007). كما تعرّض اللاجئون، خاصة الفلسطينيون منهم، وأفراد الأقليات مثل الكلدان والأشوريين واليزيديين والشبك والتركمان والصابئة المندائيين وغجر الروما للاضطهاد. وقد لجأ العديد منهم إلى المناطق الكردية. وقد استمرّ النزوح القسري للعرب العراقيين من الشمال. في النصف الثاني من العام 2007، فر ما لا يقلّ عن 2.000 عائلة من كركوك (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الثاني/يناير 2007؛ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، أيلول/سبتمبر 2007).

الصراعات والنزوح خلال الفترة الممتدة بين العام *2003* و*2006*

قدّر عدد النازحين خلال الفترة الممتدة بين عملية الغزو في آذار/مارس 2003 ونهاية العام 2005 بنحو 190.000 شخص نتيجة للعمليات العسكرية، خاصة في محافظات الأنبار وذي قار والبصرة وبغداد (المنظمة الدولية للهجرة، كانون الثاني/يناير 2008؛ Cluster F، 2007؛ فريق الأمم المتحدة القطري، آب/أغسطس 2004).

في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو، كانت العمليات التي نفذتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقوى الأمن العراقية ضد المتمردين المسلحين هي الأسباب الرئيسية للنزوح، لا سيما في المناطق الغربية ذات الغالبية السنية. وكانت معظم حالات النزوح هذه قصيرة الأمد نسبياً. في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، اضطرّ مجمل سكان الفلوجة تقريباً في محافظة الأنبار إلى النزوح بشكل مؤقت (بروكنغز، تشرين الأول/أكتوبر 2006).

في الوقت نفسه، وإثر سقوط حكومة البعث، باشر الآلاف من النازحين الأكراد والتركمان وغيرهم بالعودة إلى كركوك والموصل وديالى، في حين أجبر العرب على النزوح من هذه المناطق (الرابطة الدولية للاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر 2003).

النزوح ما قبل العام *2003*

86 في المائة من النازحين خلال فترة ما قبل العام 2003 إنما فرّوا من القوات الحكومية السابقة في المناطق التي أصبحت تُعرف بـ"مناطق حظر الطيران" السابقة؛ مع حوالي 60 في المائة في حكومة إقليم كردستان وأقل قليلاً من 30 في المائة في المحافظات

الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية.

قبل العام 2003، أجبرت حكومة البعث جماعات كاملة من السكان على النزوح قسراً متهمة إياهم بالمعارضين. ونفذت الحكومة حملات "تعريب" في الشمال لإحباط التطلعات الكردية إلى الاستقلال وإحكام سيطرتها على احتياطيات النفط المجاورة لمدينة كركوك ذات التنوع العرقي. أجلت الحكومة الأكراد ومنحت أراضيهم ومنازلهم إلى العرب كحوافز للانتقال إلى المنطقة (الرابطة الدولية للاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر 2003؛ مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، شباط/فبراير 1999). شهدت نهاية الحرب بين إيران والعراق في العام 1988 تكثيفاً للفظائع التي ارتكبت ضد الأكراد والتي أسفرت عن أكثر من 100.000 حالة وفاة وتدمير نحو 4.000 قرية (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 2000؛ دامرز، 1998؛ هيومن رايتس ووتش، آب/أغسطس 2004). بعد حرب الخليج في العام 1991، باتت محافظات دهوك وإربيل والسليمانية الشمالية تحت السيطرة الكردية، مدعومة بمنطقة حظر طيران ومنفصلة عن بقية البلاد.

أمّا في المحافظات الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية، فقد نزح أكثر من 340.000 شخص. وكانت حكومة البعث قد فرّغت تدريجياً الأهوار العربية من خلال تنفيذ مشاريع في منطقة أحواض تجميع مياه الفرات ودجلة بعد فشل سياسة التنمية الزراعية. وقد سرّعت الحكومة عملية التفريغ في الثمانينيات لتيسير حركة الوحدات العسكرية خلال الحرب بين إيران والعراق، كما استخدمت الأسلحة الكيميائية وأحرقت القرى. أُجبر حوالي 100.000 إلى 200.000 شخص من سكان الأهوار الذين يقدر عددهم بنحو 250.000 نسمة على النزوح.

كما نزح آلاف الأشخاص من المنطقة الحدودية مع إيران بسبب الحرب بين إيران والعراق، منهم 80.000 كانوا لا يزالون نازحين في محافظة البصرة في العام 2004. وقد شكّل الاضطهاد السياسي والديني سبباً إضافياً للنزوح في كل من الجنوب وبغداد، حيث تسبب بنزوح ما لا يقلّ عن 25.000 شخص (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، آب/أغسطس 2004؛ فاوسيت وتانر، تشرين الأول/أكتوبر 2002؛ مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، حزيران/يونيو 2003؛ فريق الأمم المتحدة القطري، آب/أغسطس 2004).

احتياجات النازحين داخلياً في مجال الحماية والمساعدة

لقد أثّر النزوح الداخلي إلى حد كبير في البلاد. فالأحياء التي كانت مختلطة في السابق باتت تخضع اليوم بشكل واضح لهيمنة جماعة طائفية واحدة، مع وجود دلالات تكرّس ذلك مثل الصور والأعلام والشعارات. لقد خاشت الجماعات الطائفية الرئيسية الصراعات المسلحة لصالح الدخول في معترك الحياة السياسية، تاركة أعمال العنف لمنظمات أصغر حجماً وأكثر راديكالية. بالتالي، فقد تراجعت القدرة على التنبؤ بأعمال العنف التي لا تزال تشكل عقبة أساسية في وجه استقرار الوضع في العراق. في حين أن الجمود السياسي الطائفي قد أثر بشكل رئيسي في منع تطوير الخدمات العامة الأساسية.

المخاطر التي تهدد الحياة والسلامة والأمن

يتمتع العراقيون اليوم، بشكل عام، بقدر أكبر من الأمن المادي، على الرغم من استمرار عمليات التفجير الكبيرة والمنسقة، التي تتمّ في بغداد وغيرها من المناطق كل بضعة أشهر. لقد شهد النصف الثاني من العام 2010 تصاعداً في الهجمات العنيفة، خاصة في بغداد. غير أن حركات التمرد والصراعات المستمرّة قد مهّدت الطريق لأعمال عنف على نطاق أصغر، مع عودة ظهور "القنابل اللاصقة" الصغيرة والاغتيالات السرية.

وقد استمرت أعمال العنف ضد المسيحيين، مع سلسلة من الهجمات في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 والتهديدات المباشرة ضد هذه الطائفة ممّا يؤكد احتمال حدوث المزيد من النزوح (راند، 2010؛ بروكنغز، 30 أيلول/سبتمبر 2010؛ هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2010). وفي عملية المسح التي أجريت في النصف الثاني من العام 2009، أفاد 11 في المائة من النازحين منذ العام 2006 و28 في المائة من النازحين العائدين عن استهدافهم بسبب انتماءاتهم الدينية والسياسية. كما ذكر ستة في المائة أنهم قد استهدفوا لمجرّد كونهم نازحين داخلياً. وكانت الشواغل الرئيسية لدى النازحين انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في أعقاب انتخابات آذار/مارس 2010.

ثمّة مخاوف أيضاً بشأن عدم معالجة القضايا الجنسانية بما فيه الكفاية في الاستجابة الوطنية للتصدي للنزوح (لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق، كانون الثاني/يناير 2010؛ الرابطة الدولية للاجئين، تموز/يوليو 2009؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، آذار/مارس 2009). الغالبية العظمى من النازحين هم إما من النساء أو الأطفال أو المسنين (المنظمة الدولية للهجرة، أيار/مايو 2009). إن أسر النازحين التي تعيلها امرأة أو يعيلها أشخاص مسنون كما الأرامل والمطلقين والنساء من دون أقارب ذكور والأيتام هم على درجة كبيرة من الضعف وعرضة بالتالي للخطر أكثر من غيرهم (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009). وقد تعرض العراقيون المستضعفون للإتجار لأغراض تتعلق بالاستغلال الجنسي والعمالة القسرية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، 14 حزيران/يونيو 2010).

إن النازحين داخلياً الذين لا يتمّ تسجيلهم يكونون أكثر ضعفاً من غيرهم. فهم يعجزون عن استئجار أو شراء الممتلكات والتصويت والحصول على صكوك ملكية الأراضي والوصول إلى الخدمات الخاصة بالنازحين (المنظمة الدولية للهجرة، كانون الثاني/يناير 2008؛

مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، آب/أغسطس 2008 وتشرين الثاني/نوفمبر 2009).

من الأسباب التي تحول دون عملية التسجيل المماطلة البيروقراطية والافتقار إلى الوثائق وعدم الإحساس بفائدة العملية والخوف من التعرّف إليهم من قبل السلطات (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الثاني/يناير 2010؛ مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009). لقد فرضت كل محافظة شروطاً مختلفة للنازحين الذين يحاولون تسجيل أنفسهم. كما تمّ فرض قيود شديدة على عملية التسجيل في المناطق التي ترتفع فيها مستويات العنف الطائفي، مثل كركوك. أمّا في المحافظات الشمالية، فقد أفيد عن منع النازحين الذين يفتقرون إلى جهة كفيلة من تسجيل أنفسهم، وذلك حتى عهد قريب. في العام 2009، أصدرت الحكومة أمراً بوقف تسجيل المزيد من النازحين داخلياً، وهي لم تف بتعهداتها بإعادة فتح باب التسجيل منذ ذلك الحين (شباط/فبراير، المنظمة الدولية للهجرة أيار/مايو 2009؛ مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الثاني/يناير 2010؛ مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2010).

سبل الرزق والمأوى وقدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية

شهدت البلاد منذ التسعينيات، وخاصة منذ العام 2003، تدهوراً عاماً في المستوى المعيشي للعراقيين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شباط/فبراير 2008 وكانون الأول/ديسمبر 2009). في العام 2010، كان العراق واحداً من البلدان الأكثر فساداً في العالم، إذ احتل المرتبة 175 من أصل 178 بلداً في ما يتصل بمؤشر مفاهيم الفساد المعتمد من قبل منظمة الشفافية الدولية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2010؛ الجزيرة، آب/أغسطس 2010؛ هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، كانون الأول/ديسمبر 2009، منظمة الشفافية الدولية، 2010).

يعاني العراق من نقص مزمن في الكهرباء ومياه الشرب والإسكان والمياه وفرص العمل. يشعر معظم النازحين بالقلق إزاء قدرتهم على الوصول إلى المأوى والغذاء والعمل والخدمات الأساسية (الفريق العامل المعني بالنازحين، تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2009). وقد اضطر العديد منهم إلى الهرب إلى مناطق حيث فرص العمل محدودة والخدمات العامة مستنفدة أو غير موجودة. كما أن المجتمعات المحلية المضيفة مضطرّة بشكل متزايد إلى الكفاح للتمكن من تقاسم الموارد المحدودة (Cluster F، شباط/فبراير 2007؛ الفريق العامل المعني بالنازحين، تشرين الثاني/نوفمبر 2008، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009).

يعجز معظم النازحين داخلياً، لا سيما النساء منهم، عن إيجاد العمل. أكثر من 70 في المائة من أسر النازحين لا تمتلك أي فرد عامل بينها. وحدها بغداد وديالى والمناطق الكردية لا تشهد معدلات بطالة دراماتيكية: فقد استفادت كل من بغداد وديالى من المشاريع الحكومية، في حين حافظت المناطق الكردية على معدّل نمو اقتصادي مرتفع. لقد أثّرت البطالة في سائر أنحاء البلاد بشكل خاص في النازحين الذين انتقلوا إلى مناطق قد لا تكون مهاراتهم فيها قابلة للتسويق. في المناطق الكردية، تحتّم على النازحين تعلم اللغة الكردية للتمكن من دخول سوق العمل (المنظمة الدولية للهجرة، أيار/مايو 2009، حزيران/يونيو 2008 وشباط/فبراير 2010؛ الفريق العامل المعني بالنازحين، حزيران/يونيو 2008).

تظلّ الأولوية للمأوى لدى العراقيين جميعاً. فقد أفادت الحكومة عن وجود عجز يُقدّر بنحو مليوني وحدة سكنية. ثمّة العديد من المنازل المتداعية والمكتظة وغير الآمنة. 57 في المائة من سكان المدن يفتقرون إلى قدرة الوصول إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي أو الحيازة المضمونة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2009).

أكثر من 60 في المائة من نازحي ما بعد العام 2006 يعيشون على الأرجح في مساكن مستأجرة، في حين يعيش 15 في المائة لدى عائلات مضيفة وأكثر من 20 في المائة في مستوطنات جماعية، داخل الخيام ومعسكرات الجيش السابقة والمباني العامة. لقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في العام 2008 أن أكثر من 250.000 نازح يشغلون أو يحتلون على الأرجح ممتلكات عامة، كما قدرت المفوضية في العام 2009 أن أكثر من 450.000 نازح كانوا في مستوطنات جماعية غير رسمية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، أيلول/سبتمبر 2008 وكانون الأول/ديسمبر 2009). غالباً ما يعاني النازحون من الاكتظاظ في المساكن وعدم ملاءمتها فضلاً عن بقائهم عرضة لخطر الإجلاء (المنظمة الدولية للهجرة، شباط/فبراير 2010؛ الفريق العامل المعني بالنازحين، تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2009).

يعتمد معظم النازحين داخلياً، على غرار العديد من العراقيين الآخرين، على نظام التوزيع العام للمواد الغذائية الأساسية، غير أنهم يواجهون عقبات كبيرة في معرض محاولتهم الوصول إلى النظام. ثلث النازحين الذين شملهم المسح الذي قامت به المفوضية في أواخر العام 2009 لم يكن لديهم بطاقة تموينية صالحة للمحافظة التي يقيمون فيها، ووحدهم 15 في المائة من أولئك الذين كانوا يمتلكون البطاقة الملائمة أفادوا عن تلقيهم لكامل الحصة الشهرية التي يستحقونها. أكثر من 90 في المائة من النازحين الذين شملهم مسح المفوضية أفادوا عن قدرتهم على تلقي الرعاية الصحية، في حين أن ربعهم لم يتمكنوا من تسديد رسوم الرعاية الصحية (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009؛ المنظمة الدولية للهجرة، شباط/فبراير 2010).

آفاق الحلول الدائمة

لقد اصطدمت التدابير المتخذة لمعالجة النزوح ما قبل العام 2003 بالعديد من المصاعب. ما من تقييم واضح لحالة هذه المجموعة من النازحين التي تمّ تجاهلها إلى حد كبير من قبل كلّ من الحكومة العراقية والمجتمع الإنساني الدولي. كانت الحلول المتصلة بأوضاع نازحي ما قبل العام 2003 في المناطق الشمالية رهناً باتفاق بعيد المنال بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية الاتحادية بشأن الأراضي المتنازع عليها. وقد أكدت التقارير على عدم استقرار أوضاع عرب الأهوار العائدين وغيرهم من نازحي ما قبل العام 2003، بمن فيهم ضحايا النزوح المتكرر.

لقد أنشأت الحكومة العراقية هيئة حلّ نزاعات الملكية العقارية في العام 2006 من أجل تسوية نزاعات الملكية الناشئة من جرّاء النزوح الناجم عن سياسات الحكومة السابقة بين تموز/يوليو 1968 ونيسان/أبريل 2003. بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2009، تلقت هذه الهيئة أكثر من 152.000 ادعاء وفصلت في ما يقارب الـ43.000 حالة؛ لكن بحلول نيسان/أبريل 2009، لم يكن قد تم تنفيذ سوى 1.000 قرار. لا تعالج هيئة حلّ نزاعات الملكية العقارية المسائل المتصلة بتدمير الممتلكات، ممّا يترك العديد من ضحايا الحكومة السابقة، مثل عرب الأهوار وجماعات الأكراد الذين دمرت قراهم بالكامل، من دون أي تعويض. في أوائل العام 2010، تم إقرار التشريع القاضي باستبدال هيئة حلّ نزاعات الملكية العقارية بهيئة دعاوى الملكية العقارية التي تشمل برنامج تعويض عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي صودرت أو تضررت في عهد الحكومة السابقة (بروكنغز، شباط/فبراير 2010).

في العام 2009، أفاد حوالي 60 في المائة من النازحين الذين شملهم مسح المفوضية بأنهم لا يسعون إلى الحصول على المساعدة من المؤسسات ذات الصلة بسبب افتقارهم للوثائق المطلوبة أو عدم ثقتهم في مؤسسات الدولة أو عجزهم عن تسديد الرسوم المطلوبة أو خوفهم من الانتقام. وقد أفاد نحو 36 في المائة من النازحين عن تدمير ممتلكاتهم أو تضررها، في حين أشار 18 في المائة إلى أن ممتلكاتهم قد احتلّت بصورة غير قانونية من قبل الميليشيات أو السكان المحليين أو النازحين الآخرين. كما يخشى العديد من التعرض للمضايقات في حال محاولة استعادة ممتلكاتهم. في الوقت نفسه، أفاد 15 في المائة من النازحين العائدين و56 في المائة من اللاجئين العائدين أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى ممتلكاتهم (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009).

لا تتعلق التدابير الحكومية الرئيسية إلا بمنازعات الملكية لدى النازحين المسجلين وتستثني الادعاءات المتعلقة بالشركات وغيرها من الممتلكات غير السكنية. كما أنها لا توفر سبل الانتصاف للعائدين الذين اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم مكرهين أو الذين كانوا مستأجرين قبل النزوح (معهد الولايات المتحدة للسلام، نيسان/أبريل 2009؛ بروكنغز، شباط/فبراير 2010). كما أنها لا تشمل التعويض عن أولئك الذين لا يرغبون في العودة ويفضلون الاندماج محلياً في مناطق نزوحهم.

لقد شجعت الحكومة العودة كحل دائم؛ غير أن العديد من النازحين داخلياً يفضلون الاندماج في مناطقهم الجديدة أو إعادة الاستيطان في منطقة ثالثة. فاستمرار انعدام الأمن وتدمير مساكنهم والتشكيلة الإثنية أو الدينية الجديدة لمناطقهم الأصلية ومحدودية قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل الرزق هناك هي من العقبات التي تعترض عودتهم (بروكنغز، شباط/فبراير 2010؛ المنظمة الدولية للهجرة، آب/أغسطس 2010).

حالات العودة

لقد نفذت الحكومة العراقية عدداً من التدابير لتشجيع العودة. في العام 2008، أدّى الأمر رقم 101 الصادر عن رئيس الوزراء والأمر رقم 262 المرافق له والصادر عن مجلس الوزراء إلى وضع تدابير لاسترداد الممتلكات الخاصة وحل القضايا المتصلة بالملكية. كما أنشأت الحكومة مراكز في بغداد لمساعدة العائدين على تسجيل أنفسهم وتلقي المساعدة. يمكن للعائدين تلقي حوالي 850 د.أ. (مليون دينار) كما يمكن للنازحين المسجلين المقيمين في أي عقار كمستأجرين ثانويين التقدم بطلب مساعدة إيجار بقيمة حوالي 250 د.أ. شهرياً لمدة ستة أشهر وذلك لمساعدتهم على إخلاء ممتلكات العائدين (حكومة العراق، آب/أغسطس 2008).

لقد عاد معظم العائدين إلى الأحياء الواقعة تحت سيطرة أفراد من مجتمعهم أو طائفتهم. فوفقاً للمفوضية، نحو 58 في المائة من حالات عودة النازحين قد تمّت ضمن المحافظة نفسها، مع الغالبية الساحقة في بغداد وديالى. معظم العائدين كانوا من العرب الشيعة والسنة (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، آب/أغسطس 2010).

غير أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع أو تيسير عمليات العودة قد أسفرت عن نتائج متباينة. فالدعم المقدم من جانب الدولة لم يكن أبداً كافياً، كما أن الإجراءات البيروقراطية قد صعبت على النازحين الحصول على مستحقاتهم. بحلول نهاية العام 2009، وحدهم 40 في المائة من العائدين المشمولين بعملية المسح قد سجّلوا أنفسهم وتقدموا بطلب للحصول على منحة، و30 في المائة فقط من الذين تقدموا بالطلب قد تلقوا بالفعل منحة (المنظمة الدولية للهجرة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2009). واللافت للنظر أيضاً أنه، في أواخر العام 2009، 38 في المائة من العائدين أفادوا عند عدم شعورهم دوماً بالأمان وأن أكثر من 34 في المائة قد وجدوا منازلهم متضررة أو مدمرة بالكامل، و50 في المائة قد خسروا ممتلكاتهم المنقولة أو وجدوها مسروقة. فقد كانت ملكيتهم محتلة بصورة غير قانونية من قبل الميليشيات أو السكان المحليين

أو غيرهم من النازحين؛ خشي العديد من العائدين من التعرض للمضايقات في حال محاولتهم استعادة ممتلكاتهم. وكما كان متوقعاً، انخفض معدل حالات العودة من 17.000 نازح شهرياً في تموز/يوليو 2009 إلى 9.000 في حزيران/يونيو 2010 (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، آب/أغسطس 2010).

الإدماج المحلي وإعادة التوطين

في منتصف العام 2010، كانت العودة هي الخيار المفضل لحوالي 42 في المائة فقط من النازحين داخلياً، في حين أن 37 في المائة فضلوا الاندماج في مناطق نزوحهم و17 في المائة إعادة الاستيطان في مناطق أخرى. وقد زادت نسبة النازحين الراغبين في الاندماج محلياً من 30 في المائة منذ العام 2006. ومن غير المستغرب أن الحلّ الدائم المفضّل في الجنوب الشيعي الأحادي الصبغة كان هو الاندماج المحلي. لقد أظهر المسح الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة في شباط/فبراير 2010 أن أكثر من 40 في المائة من النازحين يرغبون في الاندماج محلياً في كافة أنحاء المحافظات الجنوبية، مع تسجيل أعلى نسبة وقدرها 76 في المائة في البصرة و61 في المائة في ذي قار.

لقد حذرت المنظمات غير الحكومية مراراً من المخاطر التي قد تنجم عن تشجيع أي عودة سابقة لأوانها، ولفتت الانتباه إلى عواقب عدم النظر في إمكانية الإدماج المحلي أو إعادة التوطين. غير أن الدعم المتاح للراغبين في الاندماج أو إعادة الاستيطان قليل جداً إذ أن الحكومة ومجتمع المانحين الدوليين والأمم المتحدة قد عززت عمليات العودة على حساب خيارات الحلول الأخرى. لقد تعاونت المنظمة الدولية للهجرة، بناء على طلب من الحكومة العراقية في أواخر العام 2007، بشكل وثيق مع وزارة الهجرة والمهجرين من أجل تيسير العودة الطوعية (الرابطة الدولية للاجئين، 17 آذار/مارس 2010). كما تعمل المفوضية على تيسير العودة الطوعية، غير أنها لا تشجع حالياً العودة إلى العراق، وذلك بسبب استمرار انعدام الأمن. وهي قد انتقدت بشدة عمليات الإعادة غير الطوعية ورفض منح حق اللجوء من قبل الحكومات المضيفة استناداً إلى بديل الفرار داخلياً.

الاستجابات الوطنية والدولية

الحكومة العراقية

لقد اتخذت الحكومة عدة خطوات مهمة لتلبية احتياجات العائدين والنازحين داخلياً. غير أن افتقارها المستمرّ للقدرة المؤسسية قد سمح بتفشي الفساد والبيروقراطية وحدّ من قدرتها على الاستجابة لاحتياجات النازحين. بالإضافة إلى ذلك، لم يسمح الجمود السياسي وانعدام المصالحة الوطنية الحقيقية والأمن بالتوصل إلى حلول دائمة للنازحين (الرابطة الدولية للاجئين، نيسان/أبريل 2008؛ بروكنغز، آب/أغسطس 2008؛ مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الثاني/يناير 2010).

لا تزال حماية حقوق النازحين داخلياً والاستجابة الوطنية للتصدي للنزوح الداخلي تصطدم بالعراقيل نتيجة للسياسات الطائفية والحزبية، فضلاً عن التوترات بين النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة. ينبغي توسيع نطاق آليات المصالحة وحملات التوعية العامة، التي جرت في ديالى وبغداد، لتشمل كافة أنحاء العراق، خاصة في حال تنفيذها ضمن إطار وطني بما يتماشى مع القانون الدولي كما ورد في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

لا تزال المخصصات المالية للنزوح الداخلي غير كافية. فقد خصصت الحكومة العراقية 210 مليون د.أ. لبرامج النازحين داخلياً في أواخر العام 2008 غير أنها قد خفضتها إلى 42 مليون د.أ. في موازنة العام 2009. أمّا للعام 2010، فقد بلغت هذه الموازنة حوالي 170 مليون د.أ. ناشدت لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي مراراً وتكراراً زيادة مخصصات الموازنة (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، أيلول/سبتمبر 2008 وكانون الثاني/يناير 2010).

وسّعت وزارة الهجرة والمهجرين نطاق وجودها في معظم المحافظات، كما عززت إجراءات التسجيل الوطنية ويسرت عمليات العودة؛ وهي اليوم في ظرف مؤات لوضع إطار وطني من شأنه تيسير عملية التنسيق مع مديرية الهجرة والمهجرين في حكومة إقليم كردستان. لقد قامت وزارة الهجرة والمهجرين بدور محوري في اعتماد السياسة الوطنية بشأن النزوح في تموز/يوليو 2008 غير أنها لا تزال في انتظار إقرارها كقانون ولا يزال تنفيذها يستلزم آلية عملية. من شأن ذلك السماح باستجابة أكثر فعالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين نزحوا قبل العام 2006؛ كما ينبغي أن يشمل دعماً فعالاً لإيجاد الحلول الدائمة، سواء من خلال العودة أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين (وزارة الهجرة والمهجرين، تموز/يوليو 2008؛ مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الأول/ديسمبر 2000).

لقد استكملت آلاف المنظمات غير الحكومية الوطنية، التي تم إنشاء العديد منها منذ العام 2003، استجابة الدولة المحدودة (بروكنغز، تشرين الأول/أكتوبر 2006؛ FIC، شباط/فبراير 2006). غير أن بعض هذه المنظمات تفتقر على ما يبدو إلى المصداقية والقدرات، في حين تنتمي منظمات أخرى إلى ميليشيات أو أحزاب سياسية معينة (مركز اللاجئين النرويجي، آب/أغسطس 2009).

استجابات الأمم المتحدة وغيرها من الاستجابات الدولية

واجهت الأمم المتحدة تحديات كبيرة أثناء محاولتها الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بعد انسحاب موظفيها الدوليين في العام 2003. وقد تواصلت عرقلة قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على القيام بالعمليات الإنسانية الفعالة نظراً إلى القيود التشغيلية التي فرضها انعدام الأمن (بروكنغز، آب/أغسطس 2008؛ لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق، كانون الثاني/يناير 2008). في الوقت نفسه، لا تزال هنالك ثغرات كبيرة في الجهود المبذولة لحماية وتقييم احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة.

المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، اللتان تعملان من خلال شركاء تنفيذيين، هما المنظمتان اللتان تتوليان قيادة الاستجابة الدولية للتصدي للنزوح داخل العراق؛ وهما تعملان أيضاً على تعزيز قدرات وزارة الهجرة والمهجرين. لا تبدو مشاركة النازحين أو العائدين في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة مسألة النزوح الداخلي كبيرة. فمن خلال إجراء أنشطة تخطيط وتنفيذ محلية تشرك قادة المجتمعات المحلية، يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري تيسير مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة.

خلال العامين 2009 و2010، عمدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى نقل موظفيها الدوليين إلى وسط وجنوب العراق. ولكن نظراً لانعدام الأمن، استمرت العديد من الوكالات بالعمل عن بعد من المحافظات الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان أو من الدول المجاورة (مركز اللاجئين النرويجي، آب/أغسطس 2009؛ FIC، تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛ مجلس الأمن الدولي، تموز/يوليو 2009 وشباط/فبراير 2010). من خلال امتلاك ولاية مؤسسية أوسع نطاقاً لمعالجة كافة المسائل المتصلة بالنزوح والتمتع بتنسيق أكثر شمولية، لا بد للأمم المتحدة أن تتمكن من ملء الفراغ وتعزيز قدرتها التشغيلية.

في كانون الأول/ديسمبر 2009، أعلنت الأمم المتحدة عن إطلاق خطة العمل الإنساني في العراق التي تبلغ موازنتها 194 مليون د.أ. خطة العمل هذه مصممة للاستناد إلى التماسك المثبت من خلال إطلاق عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات في العراق في العام 2008 وهي قد منحت الأولوية لـ26 منطقة تعاني من الضعف ليُصار إلى تنفيذ مشاريع مساعدة إنسانية متكاملة فيها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2009). غير أنها لا تشمل برنامج مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين المخصص للعراق الذي تبلغ موازنته 264 مليون د.أ.، فضلاً عن أن كلا هذين البرنامجين منفصلان عن مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي، وهي مبادرة ثنائية أخرى للمساعدة، والدعم المقدم للعمليات الإنسانية وإعادة الإعمار من جانب فرق إعادة إعمار المحافظات ذات الإدارة العسكرية.

لا تزال المساعدة المقدّمة تحت خانة مكافحة العصيان والتمرد تلقي بظلالها على المساعدة المقدمة من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية التقليدية وتطمس الحدود بين الجهود العسكرية والمدنية. حتى شهر كانون الثاني/يناير 2008، كان الكونغرس الأميركي قد خصص أكثر من 4.5 مليار د.أ. لجهود العمل الإنساني وإعادة الإعمار الخاضعة لإدارة عسكرية في العراق (واشنطن بوست، تشرين الثاني/نوفمبر 2008).

إن انسحاب قوات الولايات المتحدة في العراق في آب/أغسطس 2010 قد عزّز المجال أمام الفريق القطري للأمم المتحدة وشركائه لتأكيد مبدأي النزاهة والحياد في العمل الإنساني. ومع الإنهاء التدريجي لعمل فرق إعادة إعمار المحافظات المتبقية، فذلك سيفسح المجال أمام المجتمع الإنساني الأوسع لإعادة التأكيد على استقلاله.

هذا ملخص تحديث جديد للتحليل القطري عن النزوح الداخلي في العراق أعده مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). تحديث التحليل القطري الكامل متوفر على الإنترنت هنا.

Sources:

Aljazeera, 20 August 2010, Last US combat brigade leaves Iraq

Aljazeera, 8 December 2009, Iraq security forces face criticism

BBC News, 8 December 2009, Violence returns to Iraq

BBC, 27 October 2010, Sticky bomb and silenced weapon attacks on rise in Iraq

Brookings-Bern Project on Internal Displacement, 18 October 2006, Sectarian Violence: Radical Groups Drive Internal Displacement in Iraq

Brookings-Bern Project on Internal Displacement, February 2010, Resolving Iraqi Displacement: Humanitarian and Development Perspectives - Doha, Qatar 18-19 November 2009

Brookings Institution, August 2008, The Looming Crisis: Displacement and Security in Iraq, Policy Paper, Number 5

Centre for Strategic and International Studies, 19 November 2009, Iraq Security Trends

Cluster F: Refugees, Internally Displaced Persons and Durable Solutions, UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 5 March 2007, Cluster F - Internally Displaced Persons in Iraq Update - on file with IDMC/NRC Geneva

Cluster F: Refugees, Internally Displaced Persons and Durable Solutions, UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 11 February 2007, Cluster F - Internally Displaced Persons in Iraq - Update - on file with IDMC/NRC Geneva

Commission for Resolution of Real Property Disputes (CRRPD), October 2009, Statistics on decisions of the CRRPD

Dammers, Chris, August 1998, "Iraq", in Janie Hampton, (ed)., Internally Displaced People: A Global Survey, (London, Earthscan Publ.), pp.180-185

Fawcett, John and Tanner, Victor, October 2002, The Internally Displaced People of Iraq, The Brookings Institution–SAIS Project on Internal Displacement

Feinstein International Center (FIC), December 2008, Iraq: more challenges ahead for a fractured humanitarian enterprise

Feinstein International Center (FIC), 2 July 2007, Taking Sides or Saving Lives: Existential Choices for the Humanitarian Enterprise in Iraq, Humanitarian Agenda 2015 Iraq Country Study, By Greg Hansen, Independent Researcher

Government of Iraq, 16 July 2009, Unofficial Translation Iraqi Cabinet Order 54 Diyala

Government of Iraq, 17 July 2009, Unofficial Translation Iraqi Cabinet Order 54 Diyala Projects

Government of Iraq, 3 August 2008, Unofficial Translation of Prime Minister Office Order 101/S (No: 2009/8/S)

Government of Iraq, 17 July 2008, Unofficial Translation of Council of Ministers Decree number 262 of 2008

Human Rights Watch (HRW), March 2010, Iraq's 2010 National Elections A Human Rights Platform for Candidates

Human Rights Watch (HRW), November 2009, On Vulnerable Ground Violence against Minority Communities in Ninawa Province's Disputed Territories

Human Rights Watch (HRW), August 2004, Claims in Conflict: Reversing Ethnic Cleansing in Northern Iraq

Human Rights Watch (HRW), November 2006, "The Silent Treatment" -Fleeing Iraq, Surviving in Jordan

IDP Working Group, 26 November 2008, Internally Displaced in Iraq - Update (September 2008)

IDP Working Group, 7 February 2008, IDP Working Group Internally Displaced Persons in Iraq – February Update

IDP Working Group, 27 June 2008, IDP Working Group Internal ly Displaced Persons in Iraq – Update (June 2008)

Institute for War and Peace Reporting (IWPR), 27 January 2010, Iraqi Crisis Report: Few Clues to Grisly NGO Killings

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 1 October 2010, Iraq: Political wrangling affecting IDP, refugees

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 10 January 2010, Squatters moved out of nearly two thirds of returnees' homes

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 31 December 2009, NGOs say ready for more responsibility

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 22 February 2009, NGOs call for a new strategy for displaced people

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 24 January 2010, Sectarian tension ahead of polls threatens "humanitarian crisis" - analysts

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 3 July 2008, Ministry report details impact of violence on minorities

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 16 September 2007, Ethnic violence forces more Arabs to flee Kirkuk

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 5 January 2010, MP calls for more IDP funding

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 25 September 2008, Parliament demands financial help for IDP, refugees

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 21 July 2009, Displaced women dig in their heels

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 18 August 2009, Remote control aid

International Committee of the Red Cross (ICRC), March 2009, Women in War: The International Committee of the Red Cross in Iraq

International Committee of the Red Cross (ICRC), August 2009, Newsletter: Civilians without protection: Ongoing conflict claims the lives of hundreds every month

International Crisis Group (ICG), 10 July 2008, Failed Responsibility: Iraqi Refugees in Syria, Jordan and Lebanon

International Crisis Group (ICG), 27 February 2006, The Next Iraqi War? Sectarianism and Civil Conflict, Middle East Report N. 52

International Crisis Group (ICG), 7 February 2008, Iraq's Civil War, the Sadrists and the Surge

International Crisis Group (ICG), 30 April 2008, Iraq After the Surge I: The New Sunni Landscape

International Crisis Group (ICG), 30 April 2008, Iraq After the Surge II: The Need for A New Political Strategy

International Organization for Migration (IOM), May 2009, Emergency Needs Assessments Post February 2006 Displacement in Iraq, 1 April 2009, Monthly Report

International Organization for Migration (IOM), 11 January 2008, Iraq Displacement 2007 Year in Review

International Organization for Migration (IOM), 2 February 2007, Iraq Displacement Year in Review 2006

International Organization for Migration (IOM), 30 June 2008, Iraq Displacement and Return 2008 Mid-Year Review

International Organization for Migration (IOM), August 2008, IOM Monitoring and Needs Assessments: Assessments of Iraqi Return

International Organization for Migration (IOM), September 2008, Emergency Needs Assessment Displacement in Iraq: Monthly Report, September

International Organization for Migration (IOM), 22 February 2009, IOM Emergency Needs Assessments: Three Years of Post-Samarra Displacement in Iraq

International Organization for Migration (IOM), 3 November 2009, Assessment of Return to Iraq

International Organization for Migration (IOM), February 2010, governorate Profile

Iraqi Ministry of Displacement and Migration (MoDM), December 2009, Statistics on registered returnees in Iraq

Iraqi Ministry of Displacement and Migration (MoDM), 2010, Statistics on property restitution as of December 2009 in Baghdad

Iraqi Ministry of Displacement and Migration (MoDM), July 2008, National Policy on Displacement

Mercy Corps et al., July 2010, Fallen off the agenda: More and better aid needed for Iraq recovery

NGO Coordination Committee in Iraq (NCCI), 17 January 2010, Iraqi Returns: Challenges Ahead - Paper presented to International Workshop on Future of Iraq, Beirut

NGO Coordination Committee in Iraq (NCCI), 2008, Series of Briefing Papers on NGOs' and others' humanitarian operational modalities in Iraq January 2008

Norwegian Refugee Council (NRC), August 2009, Research to Improve the Effectiveness of INGO Activities and Future Humanitarian Coordination in Iraq

Rand Corporation, 2010 Security in Iraq A Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave

Refugees International (RI), 25 August 2003, The many causes of Internal Displacement in Central and Northern Iraq: Consequences and Recommendations

Refugees International (RI), 21 November 2003, Iraq: A status report on refugees and displaced persons

Refugees International (RI), 31 July 2008, NGO Statement: Addressing the Iraqi Humanitarian Challenge

Refugees International (RI), 15 July 2009, Iraqi Refugees: Women's Rights and Security Critical to Returns

Refugees International (RI), 9 April 2009, Preventing the Point of No Return

Refugee International, 17 March 2010, Humanitarian Needs Persist

The Washington Post, November 2008, Money as Weapon

Transparency International, 2010 Corruption perception index

U.S. Committee for Refugees (USCR), 2000, World Refugee Survey 2000 (Washington, D.C.): Country Report Iraq

U.S. Institute for Peace, April 2009, Land, Property, and the Challenge of Return for Iraq's Displaced

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 6 March 2010, Iraq – Displacement Situation in Mosul Situation report No.3

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 23 February 2010, The Diyala Initiative: Facilitate the Re-integration of Returnees

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 16 January 2007, UN Human Rights Report (1 November - 31 December)

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 15 December 2009, Human Rights Report, 01 January – 30 June 2009

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), December 2008, UN Human Rights Report, 1 January – 30 June 2008

United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 10 November 2009, Flooding Situation Report #1 10 November 2009

United Nations Commission on Human Rights (CHR), 26 February 1999, E/CN.4/1999/37 Situation of human rights in Iraq, Report submitted by the Special Rapporteur, Mr. Max van der Stoel, in accordance with Commission resolution 1998/65

United Nations Country Team (UNCT) and United Nations Cluster (8) on Refugees and Internally Displaced Persons (IDP), August 2004, Draft Strategic Plan for IDP in Iraq (provided to NRC by UNHCR via email, October 2004)

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), October 2010, Iraq: Political wrangling affecting IDPs, refugees

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), August 2010, UNHCR Iraq Operation Monthly Statistical Update on Return – August 2010

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), October 2009, The Diyala Initiative: A Consolidated Programme to Facilitate the Re-integration of Returnees in Diyala Governorate

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), February 2008, UNHCR Second Rapid Assessment of Return of Iraqis from Displacement Locations in Iraq and from Neighbouring Countries

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 11 December 2009, UNHCR reiterates concern about involuntary returns to Iraq amid violence

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), November 2009, Monthly Statistical Update on Return – November 2009

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 30 December 2009, Protection Monitoring Assessments Summary: January -October 2009

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 12 August 2004, Country of Origin Information – Iraq

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 9 January 2007, UNHCR issues latest Iraq advisory

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 11 November 2008, Displaced Christians return to Mosul

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), August 2008, Internally Displaced Persons in Iraq Registration and Documentation Issues

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), September 2008, Iraq Situation Update - August 2008

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), June 2009, Facilitating the Transition from Asylum to Return and Reintegration in Iraq 2009 - 2010

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), March 2010, Fact Sheet January 2010

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 14 June 2010, Trafficking in Persons report - Iraq

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), August 2010, Iraq Operation Monthly Statistical Update on Return

United Nationa High Commissioner for Refugees (UNHCR), 1 October 2010, Political Wrangling affecting IDP, refugees

United Nations News Service, 16 March 2007, Opening remarks to meeting on the International Compact with Iraq

United Nations Security Council (UN SC), 7 March 2007, Report of the Secretary General pursuant to paragraph 30 of resolution 1546 (2004)

United Nations Security Council (UN SC), 5 December 2006, Report of the Secretary-General pursuant to paragraph 30 of resolution 1546 (2004)

United Nations Security Council (UN SC), 2 June 2009, Report of the Secretary-General pursuant to paragraph 6 of resolution 1830 (2008), S/2009/284

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 2 March 2010, Displacement in Mosul Situation Report No. 2

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), December 2009, 2010 Humanitarian Action Plan

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 13 February 2008, Consolidated Appeal for Iraq 2008

UN Office of the Humanitarian Coordinator for Iraq (UN OHCI), 30 June 2003, United Nations Inter-Agency Assessment of Vulnerable Groups Part I: Marsh Arabs

United Nations Security Council (UN SC), 8 February 2010, Report of the Secretary-General pursuant to paragraph 6 of resolution 1883 (2009)

لمحة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

تأسس مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في سنة 1998 من قبل المجلس النرويجي للاجئين وهو هيئة دولية رائدة تعنى برصد النزوح الداخلي الناجم عن النزاع في العالم بأسره.

ويساهم المركز من خلال عمله في تحسين القدرات الوطنية والدولية لحماية ومساعدة ملايين الأفراد حول العالم والذين نزحوا داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً على طلب منظمة الأمم المتحدة يُشرف المركز، والذي مقره في جنيف، على قاعدة بيانات إلكترونية توفر معلومات وتحليلات شاملة حول النزوح الداخلي في حوالي 50 بلداً.

بناءً على أنشطته المتعلقة بالرصد وجمع البيانات يدعو المركز إلى إيجاد حلول دائمة لآفة النزوح الداخلي تماشيا مع المعايير الدولية.

وينظم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أيضا أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات الفعاليات المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخليا. ويتعاون المركز مع مبادرات المجتمع المدني المحلية والوطنية كما يقدم لها الدعم.

لمعرفة المزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الإنترنت وقاعدة بيانات المركز على الموقع: www.internal-displacement.org.

Contact

Nina M. Birkeland
Head of Monitoring and Advocacy
Tel.: +41 (0)22 795 07 34
Email: nina.birkeland@nrc.ch

Guillaume Charron
Country Analyst
Tel.: +41 (0)22 799 07 11
Email: guillaume.charron@nrc.ch

IDMC
Norwegian Refugee Council
Chemin de Balexert 79-
1219 Geneva, Switzerland
www.internal-displacement.org
Tel: +41 (0)22 799 0700
Fax: +41 (0)22 799 0701